الأمم المتحدة

PBC/10/OC/L.1*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: Limited
14 December 2016
Arabic
Original: English

**لجنة بناء السلام**
**الدورة العاشرة**
**اللجنة التنظيمية**

# مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة

## أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدَّم التقرير أيضا إلى المجلس، عملا بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة العاشرة للجنة، المعقودة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين موازيين متطابقين في جوهرهما بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، وبموجبهما طلبت الهيئتان إلى اللجنة، في جملة أمور، أن تدرج في تقاريرها السنوية معلومات عن التقدم المحرز في استعراض طرق عملها والنظام الداخلي المؤقت، وشجعا اللجنة، من خلال لجنتها التنظيمية، على النظر في تنويع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم الحفاظ على السلام. ويتضمن لذلك هيكل ومحتوى هذا التقرير معلومات عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

16-22230 (A) 1601147 170117

الرجاء إعادة استعمال الورق

هيكل بناء السلام، بينما يعكس أيضا الأولويات المحددة في التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها التاسعة (A/70/714-S/2016/115).

## ثانيا – عمل لجنة بناء السلام

### ألف – بناء السلام والحفاظ على السلام: الفرص والتحديات

٣ – شرعت اللجنة في عملها في دورتها العاشرة متحلية بروح دراسة التوصيات البعيدة المدى لتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968-S/2015/490)، وتنفيذ القرارين المشار إليهما أعلاه بشأن استعراض هيكل بناء السلام اللذين اعتمدهما الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعرَّف كل من الجمعية والمجلس، في ذينك القرارين، الحفاظ على السلام بأنه هدف وعملية لصياغة رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وتشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة الأطراف في النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، وأكدا أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية الجميع يتعين على الحكومة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة الاضطلاع بهما، وينبغي أن يتأتَّى ذلك من خلال جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع، وبكل أبعاده، وأن ذلك يستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين. وفي هذين القرارين دعت الجمعية والمجلس أيضا من جديد الغايات الرئيسية المتوخاة من اللجنة وشددا على أهميتها، في القيام بدور صلة وصل وكمنبر للدعوة إلى الاجتماع، وشراكاتها مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى ومنها المؤسسات المالية والدولية، إضافة إلى معالجة حالات قطرية محددة. ودعيا أيضا إلى تحسين الاتساق بين الحكومات والشراكات، واتساق العمليات والسياسات، ودعيا الأمين العام إلى أن يقدم خيارات بشأن زيادة التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، وإعادة هيكلته وتحسين كيفية تحديد أولويات استخدامه.

٤ – وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تناول الحالات في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا – بيساو، وليبريا. ومنذ اندلاع الأزمة السياسية في بوروندي في عام ٢٠١٥، كثفت لجنة بناء السلام تركيزها على البلد. ومن خلال زيارات إلى بوروندي والمنطقة، تواصلت تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام مع الحكومة والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، لتشجيع توصل البوروندين إلى حل سلمي بدعم إقليمي ودولي، يشمل دعما من الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، والبلدان

المجاورة. وأثناء الزيارتين اللتين قام بهما رئيس تشكيلة بوروندي إلى بوروندي والمنطقة، تواصل أيضا مع السلطات في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والاتحاد الأفريقي ومع وسيط جماعة شرق أفريقيا، بنجامين مكابا الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، مسلطا الضوء على أهمية اتباع نهج شامل لبناء السلام استنادا إلى الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، على النحو المحدد في جملة قرارات منها قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، وعلى القدرات المحلية من أجل السلام، بما في ذلك العمل البناء الذي يقوم به الفريق المؤلف من نساء قائمات بالوساطة. وفي مثال آخر على قدرة لجنة بناء السلام على عقد الاجتماعات وإضافة القيمة، أيدت اللجنة إجراء مناقشات متعلقة بالسياسات بشأن الأثر الاقتصادي للأزمة السياسية في بوروندي، تشمل إجراء مشاورات في جنيف بشأن الوضع الاجتماعي الاقتصادي في البلد، وتنظيم إحاطات مع مسؤولين من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والسلطات الحكومية المسؤولة عن المالية والاقتصاد، ومع ممثلي القطاع الخاص في بوروندي، مع التركيز على العلاقات بين الحكومة وشركائها الدوليين.

٥ - وفي ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سعت اللجنة إلى الحفاظ على الزخم السياسي الذي أتاحه السير السلمي للانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٦، من خلال مشاركتها في عملية بناء السلام والانتعاش. وحضر رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى الاجتماع التاسع لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، ودعم عملية حشد الشركاء حول الخطة الوطنية للانتعاش وبناء السلام، وعقد اجتماعا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ للتحضير لمؤتمر المانحين في بروكسل، حضره اثنان من الشركاء الرئيسيين للمؤتمر، هما الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، مما ساعد على تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى دعم البلد. وفي مؤتمر بروكسل الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع المجتمع الدولي إظهارا لمشاركته ودعمه المتجددين للبلد معلنا التبرع بأكثر من بليوني يورو من أجل تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة للانتعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٦ - وفيما يتعلق بغينيا، ركزت اللجنة على الجهود الرامية إلى توطيد المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الخمس الماضية. ونظمت تشكيلة غينيا مناقشة للسياسات المتعلقة بإصلاح قطاع العدالة من خلال اجتماع مع وزير العدل الغيني في أيار/مايو ٢٠١٦، مما أتاح للحكومة منبراً لعرض استراتيجيتها في مجال العدالة، وفرصة للشركاء للاستجابة من حيث الدعم السياسي والموارد المالية. وفي مبادرة هامة، تمشيا مع القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، شرعت اللجنة وحكومة غينيا في استعراض مشاركتهما من

أجل تسليط الضوء على التقدم المحرز والدروس المستفادة، وتوجيه القرار بشأن مستقبل عمل غينيا مع اللجنة. وفي هذا السياق، قام وفد من اللجنة، يتألف من ممثلين لبوركينا فاسو وغينيا واليابان بزيارة غينيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وناقش الوفد أولويات العمل في المستقبل مع حكومة غينيا، وكذلك أشكاله الممكنة، مع مراعاة التوصية الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام بأن تنظر اللجنة في تنويع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها. وستنظر اللجنة في الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٧ - وفيما يتعلق بالحالة في غينيا - بيساو، واصلت اللجنة تعبئة أعضائها، وخاصة الجهات الفاعلة الإقليمية، من أجل التخفيف من الحالة الهشة فضلا عن تقليل أي احتمال لتكرار التوترات. وتأييداً منها للجهود التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دعمت اللجنة الجهود دون الإقليمية وقدمت مدخلات في مداولات مجلس الأمن. وواصلت أيضا التركيز على متابعة اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في عام ٢٠١٥، حيث قدمت حكومة غينيا - بيساو استراتيجية وطنية للتقدم الاجتماعي للسنوات العشر المقبلة، تهدف إلى تعزيز الحوكمة والإصلاحات المؤسسية القائمة على الشمول والتسامح، فضلا عن الاستخدام المستدام والمنصف لرأس مالها ومواردها الطبيعية.

٨ - وفي شراكة مع حكومة ليبريا وأصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، أعطت اللجنة الأولوية لمسألتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير: تنقيح بيان الالتزامات المتبادلة لعام ٢٠١٠ بين حكومة ليبريا واللجنة وصياغة مشورتها إلى مجلس الأمن بشأن أولويات بناء السلام التي يتعين أخذها في الاعتبار أثناء وبعد عملية الانتقال السياسي عام ٢٠١٧ في ليبريا، والعملية الانتقالية لوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأدت المشاورات الشاملة والجامعة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في ليبريا وفي منظومة الأمم المتحدة إلى تنقيح بيان الالتزامات المتبادلة، الذي أقرته حكومة ليبريا واللجنة، والذي بدأ تنفيذه في أيار/مايو ٢٠١٦. وتشمل مجالات بناء السلام ذات الأولوية المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة المنقح: تطوير قطاع الأمن؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وتعزيز المصالحة الوطنية؛ وإجراء انتخابات سلميّة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٧. وفي انتظار مداولات مجلس الأمن بشأن مستقبل البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قام نائب رئيس اللجنة بزيارة ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر، وشارك في استضافة المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة بشأن ”الحفاظ على السلام في إطار العملية الانتقالية في ليبريا“. وركزت المناقشة على كيفية ضمان أن يجري تناول الأسباب الجذرية للصراع أثناء وبعد العملية

الانتقالية، وما ينبغي أن يكون عليه الدعم المقدم للحفاظ على السلام في ليبريا في مرحلة ما بعد البعثة. وكان المنتدى بشيرا بالتزام ليبريا بالعمل من أجل عملية انتقال ناجحة في مرحلة ما بعد البعثة، وأتاح فرصة هامة لتحديد أولويات بناء السلام على الأجل الطويل في ضوء قرار مجلس الأمن المقبل بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد.

٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قاد رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة البعثةَ الثانيةَ لتقييم بناء السلام على مستوى الخبراء في سيراليون لتقييم التقدم المحرز بشأن أولويات بناء السلام منذ آخر بعثة من هذا القبيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي إطار الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لاستكشاف الفرص والتحديات دون الإقليمية لبناء السلام في المنطقة أثناء تعافيها من تفشي فيروس إيبولا، أتيحت الفرصة لمواصلة مناقشة الدور المستقبلي لتشكيلة سيراليون في فترة ما بعد الإيبولا، ولا سيما في ضوء طلب مجلس الأمن بأن تستعرض اللجنة عملها بغية تقليص دورها في عام ٢٠١٣، بينما يجري تقليص مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (انظر القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣)). وقُدّم مشروع تقرير بعثة التقييم إلى أعضاء اللجنة في اجتماع لتشكيلة سيراليون في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لمواصلة النظر فيه. وفي الاجتماع نفسه، وفي ضوء طلب حكومة سيراليون أن تواصل اللجنة العمل خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٨، استمعت اللجنة إلى إحاطة مقدمة من طائفة من أصحاب المصلحة بشأن حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة.

## باء - نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

### القضايا الإقليمية، ومنها إبقاء الاهتمام منصبا على الآثار الطويلة الأجل لتفشي فيروس الإيبولا

١٠ - بناء على تجربتها السابقة، واصلت اللجنة العمل بطريقة مرنة، واستخدام منبر لجنتها التنظيمية لعقد مناقشات إقليمية ومتعلقة ببلدان بعينها ومواضيعية. ووُفقت اللجنة بصفة خاصة في معالجة تحديات وفرص بناء السلام في غرب أفريقيا من ثلاث زوايا مختلفة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت اللجنة، بموافقة جميع البلدان المعنية، بعقد اجتماع بشأن ”اتجاهات بناء السلام والتهديدات في غرب أفريقيا“، استفاد من إحاطات متعمقة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وأتاح الاجتماع فرصة لعقد مناقشات إقليمية ودون إقليمية للجنة، وتسليط الضوء على البوادر الإيجابية البازغة من المنطقة في عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق بالتطورات الديمقراطية والعمليات الانتخابية. وناقشت اللجنة التحديات التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك التطرف

العنيف والأمن عبر الحدود، وشددت على الحاجة إلى تعزيز التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة، وإلى قيام اللجنة بدور أهم في بناء السلام والحفاظ على السلام بحيث يمكن أن تكون قادرة على المساعدة بالقدر الكافي في التصدي لهذه التحديات.

١١ - وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام في غرب أفريقيا، أتاح الفرصة لإجراء مناقشة مع كبار ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام بشأن عدد من التحديات الإقليمية فيما يخص بناء السلام، والدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ومنها بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، لتحقيق السلام المستدام، وذلك إذا ما طُلب منها ذلك. ورحب الممثلون في الاجتماع أيضا بالجهود المبذولة لتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وناقشوا العمل الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في غرب أفريقيا، والحاجة إلى مواصلة تعزيز شراكتها مع اللجنة. وأُشير إلى أن الدور الاستشاري للجنة يتسم بأهمية خاصة خلال تقليص عمليات حفظ السلام، وجرى التشديد أيضا على أن بناء القدرات وتوسيع نطاق سلطة الدولة وتعزيز الشعوب والمجتمعات المحلية التي تعيش على طول الحدود أمورٌ أساسية لا غنى عنها في مواجهة تحديات بناء السلام عبر الحدود. وفي هذا الصدد، أقر الاجتماع بأهمية مساهمة صندوق بناء السلام، وخاصة دعمه للمبادرات العابرة للحدود في ليبريا، وكوت ديفوار، والنيجر، وبوركينا فاسو، ومالي.

١٢ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قام رئيس اللجنة بزيارة إلى غرب أفريقيا لاستكشاف الفرص والتحديات دون الإقليمية لبناء السلام في المنطقة، التي كانت على طريق التعافي بعد تفشي فيروس إيبولا. وركز الوفد على جهود التعافي الوطنية والإقليمية، ولا سيما بشأن الأولويات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، ومناقشة وتحديد الفرص المتاحة للمشاركة البناءة للجنة والمجتمع الدولي مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين من المنطقة دون الإقليمية. والتزم رئيس اللجنة بمواصلة المشاركة في القضايا الوطنية والإقليمية المتعلقة بغينيا وليبريا وسيراليون ومنطقة حوض نهر مانو دون الإقليمية، وبكفالة نهج متسق ومنسق للحفاظ على السلام. وقدم ضمانات أيضا عن استعداد اللجنة لمواصلة العمل بوصفها منتدى لاستدامة الاهتمام الدولي، بسبل منها لفت الانتباه إلى الاحتياجات الوطنية والإقليمية الناشئة، والفرص والتحديات، حسب الاقتضاء.

## المسائل الشاملة

١٣ - واصلت اللجنة نظرها في موضوع ”تمويل بناء السلام“، الذي بدأ في عام ٢٠١٥، بإجراء مناقشات بشأن بابوا غينيا الجديدة والصومال، وفقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ اجتماعا بشأن تمويل بناء السلام لمناقشة السبل التي تساعد بها الأمم المتحدة قيرغيزستان على التصدي لأولوياتها لبناء السلام، بسبل منها الدعم المقدم من صندوق بناء السلام. ويمثل هذا الاجتماع خطوة هامة في تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، مما يدل على مرونة اللجنة في النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات وتعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من أجل الاضطلاع بولايتها. واستفاد الاجتماع من الإحاطات التي قدمها ممثل رفيع المستوى لحكومة قيرغيزستان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، والمنسق المقيم في قيرغيزستان، وممثلي منظمات المجتمع المدني في قيرغيزستان. وركزت المناقشات على التقدم الذي أحرزه البلد بشأن المصالحة وبناء السلام منذ عام ٢٠١٠، بدعم من صندوق بناء السلام. وأثنت الوفود على مساهمة الصندوق الحفازة والحسنة التوقيت والتي تتسم بأهمية حاسمة في بناء السلام والجهود الوقائية في قيرغيزستان، وشددت على أهمية تقديم تمويل يمكن التنبؤ به وقابل للاستمرار إلى الصندوق. وشدد الاجتماع أيضا على أن النهج الإقليمي والجهود الجماعية هما عنصران هامان في معالجة التحديات العابرة للحدود، ومنها تزايد التطرف العنيف والاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة. وأخيرا، أُشير إلى أنه ينبغي للجنة أن تواصل النظر في موضوع ”تمويل بناء السلام“.

١٤ - وفي إطار متابعة اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، عكفت اللجنة على درس كيف يمكن للشباب أن يسهموا في بناء السلام، في عدد من الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠١٦، بما في ذلك خلال مناقشتها التي تركزت على غرب أفريقيا، والدورة السنوية للجنة المعقودة في حزيران/يونيه، وفي المناقشات بشأن الاستراتيجية الجنسانية للجنة. وخاطب شاب يمثل المجتمع المدني اللجنة في دورتها السنوية، وعرض التحديات التي واجهها الأطفال والمراهقون والشباب في سياق عملية بناء السلام وأزمة الإيبولا في سيراليون. وشارك رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية بصورة منهجية في مناقشات بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب للإسهام في بناء السلام، مع نظرائهم الوطنيين خلال زياراتهم الميدانية. وفي حين تم الإعراب عن القلق إزاء انخراط نسبة من السكان الشباب في العنف، حظي الدور الذي يمكن للشابات والشباب القيام به، وقاموا به، للإسهام في السلام والاستقرار بالتقدير أثناء مناقشات اللجنة بشأن الشباب.

**الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام**

١٥ - في إطار متابعة تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قامت اللجنة باعتماد استراتيجية جنسانية استشارية للمساعدة في توجيه عملها بشأن الجوانب الجنسانية لبناء السلام. وهذه الاستراتيجية نتاج العملية التحضيرية التي بدأت في عام ٢٠١٥، وسلسلة المشاورات مع الدول الأعضاء والممارسين والخبراء وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي أجرتها اللجنة خلال دورتها العاشرة، بما فيها الدورة الاستثنائية التي عُقدت على هامش الدورة الستين للجنة وضع المرأة، والتي جمَّعت منظمات المجتمع المدني من عدد من البلدان المدرجة ضمن خطة اللجنة. وتعتبر هذه الاستراتيجية جهدا جاء في وقته لإدماج البعد الجنساني لبناء السلام في عمل اللجنة، مما يسرع الزخم الذي ولَّده القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام. وهذه الاستراتيجية، تشدد في جملة أمور على أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والصلة الجوهرية التي تربط بين المشاركة الفعالة من جانب المرأة في تلك الجهود، وفعاليتها واستدامتها في الأجل الطويل.

١٦ - وبعد اعتماد اللجنة استراتيجيتها الجنسانية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تنظر اللجنة في تعيين جهة تنسيق للشؤون الجنسانية من بين أعضائها من أجل النهوض بتنفيذ الاستراتيجية. واتخذت اللجنة ورئيسها أيضا خطوات لتنفيذ الاستراتيجية على المستوى القطري، من خلال أمور منها إجراء مناقشات بشأن مشاركة المرأة في الانتخابات في ليبريا وبشأن الآثار المترتبة على الخفض التدريجي لقوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك خلال اجتماع رئيس اللجنة مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المعقود في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة ممثلي المجتمع المدني من سيراليون إلى إحاطة تشكيلة سيراليون بخصوص مشاركة المرأة والمجتمع المدني في الانتخابات المقبلة.

**النظام الداخلي المؤقت وأساليب عمل لجنة بناء السلام**

١٧ - عملا بالفقرة ٥ من قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، بدأت اللجنة التنظيمية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها من أجل جعل عملها أكثر مرونة وفعالية. وفي هذا الصدد، وبناء على ورقة غير رسمية أعدتها البعثتان الدائمتان لكل من كينيا وسويسرا، عقدت اللجنة عدة مشاورات على مستوى الخبراء، تُوجت بتقرير يتألف من جزأين: الجزء ألف، الإجراءات القابلة للتنفيذ استنادا إلى الممارسات الجيدة؛ والجزء باء، التوصيات، التي تستلزم مزيدا من المناقشة. واعتمدت اللجنة

بصفة غير رسمية الجزء ألف من التقرير في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق لهذا التقرير) بوصفه وثيقة قابلة للتعديل ترشد عمل اللجنة. وسوف تستعرض اللجنة الجزء ألف دوريا في تقاريرها السنوية، وسيكون الجزء باء موضع مزيد من النقاش في بداية الدورة الحادية عشرة.

## دور لجنة بناء السلام كجهة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - يهيب القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام باللجنة أن تكون بمثابة جسر يربط بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، نظرا للصلات الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وطوال الدورة العاشرة، واصلت اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دورها الاستشاري ودورها كجهة وصل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكانت الفرصة الأولى التي أتيحت هي ''المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الأمم المتحدة والسلام والأمن'' (١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٦)، التي نظمها رئيس الجمعية العامة بعد فترة قصيرة من اعتماد القرارين بالمتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وأكد هذا الاجتماع، الذي اجتذب مشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء، من جديد، على جملة أمور منها دعم بناء السلام والحفاظ على السلام، وأكد أيضا أهمية التآزر بين الجمعية العامة واللجنة. وفي هذا الصدد، شرع رئيس الجمعية العامة في الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى، المقرر عقده في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي سيجمِّع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك رئيس اللجنة.

١٩ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن، دخلت اللجنة في مشاورات نشطة من خلال: (أ) جلسة التحاور التفاعلي غير الرسمي الخامسة التي اشترك في تنظيمها كل من رئيس المجلس ورئيس اللجنة؛ و (ب) عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء، نسقتها مصر؛ و (ج) تقديم إحاطات رسمية إلى المجلس بشأن مسائل متعلقة ببلدان محددة وبمسائل مواضيعية. وعقدت جلسة التحاور التفاعلي غير الرسمي الخامسة (٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦) أتاحت فرصة لمناقشة السبل العملية لتعزيز التنسيق والاتساق والتعاون بين مجلس الأمن واللجنة. وأُجريَ الحوار بعيد اعتماد القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، وهو تمحور حول ثلاث مسائل رئيسية هي: عمليات الانتقال؛ والصلات بين عمل اللجنة في نيويورك وفي الميدان؛ والعلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن. وأبرزت المناقشات كيف يمكن للجنة، من خلال دورها في تنظيم الاجتماعات، أن تسهم بمنظور لبناء السلام لإثراء عملية صنع القرار في المجلس، عند الطلب، وخاصة خلال المناقشات التي تجري بشأن تقليص

عمليات حفظ السلام. وأشير أيضا إلى أنه، في عمليات الانتقال، بما في ذلك من البعثات السياسية الخاصة إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يلتمس بانتظام وأن يستفيد من اللجنة للمساعدة في المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام. ومن خلال الجمع بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية، فإن اللجنة في وضع جيد يمكنها من العمل كجسر بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة من خلال تبادل المشورة بشأن احتياجات وأولويات بناء السلام. وأشارت المناقشات أيضا إلى أهمية أن تقوم اللجنة بتحسين أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها، بسبل منها تعزيز عملها على الصعيد الإقليمي من أجل الوفاء بولايتها.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، رشحت اللجنة التنظيمية مصر لخلافة ماليزيا كمنسق لعملية التقييم الدورية للمهمة الاستشارية للجنة فيما يتعلق بمجلس الأمن. وعُقد اجتماعان غير رسميين على مستوى الخبراء (١٣ نيسان/أبريل و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) ركزا على الدور الاستشاري للجنة فيما يتعلق بالحالات المتعلقة ببلدان بعينها، وباعتزام المجلس القيام بانتظام بطلب مشورة اللجنة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٨ من قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦). وأبرزت المناقشة الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في دعم مناقشات المجلس بشأن التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وعلاوة على ذلك، نوقش عدد من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تعزز الدور الاستشاري للجنة، مع التركيز على: دورها الاستشاري فيما يتعلق بالحالات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبريا؛ وإقامة شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية والحفاظ عليها؛ وهيكلة وتخطيط عملها بطريقة من شأنها أن تثري مشورتها إلى المجلس.

٢١ - وفيما يتعلق بتقديم الإحاطات المواضيعية إلى مجلس الأمن، خاطبت اللجنة المجلس في عدد من المناسبات. ففي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، أكد رئيس اللجنة، أثناء مناقشة المجلس المفتوحة بشأن ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“ على أهمية الحفاظ على السلام، والحاجة إلى نهج شامل لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. وشدد على أن الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها أقل تكلفة بقدر كبير وأكثر استدامة بكثير من التصدي للأزمات، وبالتالي يتعين إيجاد تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأكد رئيس اللجنة أيضا أن للجنة دوراً هاماً تؤديه في كفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وفي العمل كحلقة وصل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، قدم رئيس اللجنة، باسم اللجنة، إحاطة إلى المجلس أثناء مناقشته المفتوحة بشأن ”المرأة والسلام والأمن: دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا“. وأكد الرئيس من جديد، في بيانه، على أهمية مشاركة المرأة في النهج المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات، وذكر أن الشابات والشبان يمكن أن يؤدوا دورا في هذا المسعى. وشدد الرئيس على أهمية ترجمة الالتزامات الرسمية بصورة منهجية وفعالة إلى عمل ملموس على أرض الواقع، وسلط الضوء على الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة وصندوق بناء السلام في هذا الصدد. وأشار الرئيس أيضا إلى أن اعتماد مجلس الأمن قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن خطوةٌ هامة نحو مزيد من الشمولية في بناء السلام، وأنه، من خلال اعتماده، حصل الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشبان والشابات في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام أخيرا على الاعتراف الذي يستحقه.

٢٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، قدم رئيس اللجنة، ممثلا اللجنة، إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء مناقشته المفتوحة بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام والأمن: تطبيق الفصل الثامن ومستقبل منظومة السلم والأمن الأفريقية“. وأكد الرئيس مجددا الحاجة إلى التركيز على منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشدد على أن تحديات السلام والأمن التي تواجهها المنظمة معقدة ومترابطة، ودعا إلى العمل الجماعي. وأشار إلى أن القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام يشددان على أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وأضاف أنه تدعيما لتلك الولاية، تعتزم اللجنة استخدام الزخم الذي ولدته القرارات الجديدة من أجل زيادة تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على تعاونها مع الاتحاد الأفريقي.

٢٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، قدمت السيدة أمينة ك. محمد، أمينة مجلس الوزراء للشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كينيا، بصفتها رئيسة اللجنة بالنيابة، إحاطة إلى مجلس الأمن في مناقشته المفتوحة بشأن ”بناء السلام في أفريقيا“. وأشارت الرئيسة إلى أن اللجنة تواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي وكياناته الإقليمية المختلفة من أجل دعم بناء السلام في أفريقيا، مع التشديد على أن الشراكات الحقيقية لا تزال ضرورية للحفاظ على السلام والتنمية في أفريقيا، ومع الإشارة إلى أن السلام والتنمية لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال العمل المشترك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، على الصعد المحلي والبلدي والوطني والإقليمي والدولي. وفيما يتصل بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، أكدت السيدة محمد من جديد أهمية الاتقاء والاستثمار في نظم الإنذار المبكر.

٢٥ - وفيما يتعلق بتقديم المشورة لبلدان بعينها، قدم رؤساء التشكيلات القطرية إلى المجلس معلومات موضوعية مستكملة بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام للبلدان المعنية. وفيما يتصل بليبريا، واصل نائب الرئيس الدعوة لأهمية مواصلة الاهتمام الدولي بليبريا بطريقة جماعية، وشدد على أن فترة الانتقال السلس من شأنها أن تكفل مساراً قوياً للبلد صوب مواصلة توطيد السلام. وفيما يتصل بغينيا - بيساو، كان اجتماع اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٦ بمثابة فرصة لإعداد مدخلات لزيارة المجلس إلى غينيا - بيساو، تماشيا مع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية.

٢٦ - ونوقشت أيضا أوجه التآزر بين مجلس الأمن واللجنة في اجتماع للفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، المعنون ''تحسين التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن للحفاظ على السلام في أفريقيا''، الذي عقد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأقر الاجتماع بأنه، بالنظر إلى طبيعة اللجنة، فإنها في وضع يؤهلها لتزويد المجلس بمنظور أوسع بشأن الحفاظ على السلام، بما في ذلك عند مناقشة المجلس لحالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نُظمت مناسبة مشتركة مع اللجنة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لمناقشة موضوع ''خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام''. وأبرزت هذه المناسبة، التي ركزت على العلاقة بين السلام والتنمية، مدى أهمية الحفاظ على السلام والمؤسسات القوية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن لخطة ٢٠٣٠ بأكملها، بدورها، أن تسهم في الحفاظ على السلام، قبل وأثناء وبعد الصراع. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن التدخل الإنساني وبناء السلام والتنمية يجب تنفيذها بطريقة متماسكة ومنسقة، وأن تحقيق خطة ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام يستلزمان اتباع نهج كلي ومتسق بقدر أكبر. وأشير أيضا إلى أن المناقشات الجارية بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل يمكن أن يتيح فرصا لتعزيز الاتساق وإزالة التنافس على الموارد. وأخيرا، أقرت الوفود بدور المنظومة الإنمائية في بناء السلام والحفاظ على السلام، وأيدت بقوة الحوار المنتظم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة لتعزيز الاتساق والتكامل بين ما تبذله المنظمة من جهود بهدف إحلال السلام والأمن وما تضطلع به من أعمال في مجال التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

٢٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، دُعي رئيس اللجنة إلى تقديم إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه للتنسيق والإدارة. وبناء على الممارسات الجيدة لعمل اللجنة لدعم البلدان الأفريقية، شدد الرئيس على أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد يتجاوز

الاستجابات العسكرية والأمنية، والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في البلدان المتضررة. واستنادا إلى المناقشات التي جرت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أكد الرئيس من جديد أن اللجنة في وضع فريد يمكنها من المساعدة في معالجة الصلة بين السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بخطة ٢٠٣٠، وأشار إلى أن المجلس واللجنة ينبغي أن يستعرضا الممارسات الجيدة في التصدي للأسباب الجذرية للصراع وكيف أدمجت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الحفاظ على السلام في أطر وأنشطة التخطيط.

## الشراكات والعمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

### الدورة السنوية الثالثة للجنة بناء السلام (حزيران/يونيه ٢٠١٦)

٢٩ - طوال الدورة العاشرة، عملت اللجنة على تعزيز الشراكات مع عدد من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وعقدت اللجنة دورتها السنوية الثالثة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لبحث موضوع ''عمليات الانتقال باعتبارها تحديا في سبيل توطيد دعائم السلام والأمن: دور اللجنة في الجهود الدبلوماسية والمواكبة السياسية''. ويمثل هذا الاجتماع، الذي انعقد بعد أقل من شهرين من اعتماد القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، فرصة جاءت في الوقت المناسب للدول الأعضاء لمناقشة كيف يمكن لدور اللجنة في تنظيم الاجتماعات وكجهة وصل أن يدعم البلدان في عملية الانتقال. واستفادت المناقشات من البيانات التي أدلى بها نائب الأمين العام والممثل الخاص السابق للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، ومن العروض التي قدمها كبار الممثلين الحكوميين، وكبار المسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني.

٣٠ - وسلطت المناقشة الضوء على المبادئ الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند دعم البلدان التي تمر بعملية انتقالية. وأكدت الوفود بشكل خاص على أهمية مراعاة السياق المحدد لبلد يمر بحالة انتقالية، وذكرت أنه يتعين الاضطلاع بالتخطيط والتقييمات في مرحلة مبكرة. وأقر الاجتماع بالملكية الوطنية كأولوية، وأشار إلى أهمية مبدأ الشمول على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب. وعلاوة على ذلك، شدد المشاركون على أن معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز احتكام الناس إلى العدالة، والمصالحة الوطنية واللامركزية تمثل أيضا بعض التدابير التي ينبغي اتخاذها من أجل معالجة شواغل الناس أثناء التخفيض التدريجي للبعثة. وأكدت الوفود أيضا أهمية التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني.

٣١ - وفيما يتعلق بدور اللجنة، أكد المشاركون على أنها ينبغي أن تدعو إلى مواصلة الدعم السياسي والتقني والمالي إلى البلدان التي تمر بعملية انتقالية. وينبغي استخدام دورها الفريد في منظومة الأمم المتحدة في تقديم المشورة الاستراتيجية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تعزيز أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية للتشجيع على اتباع نهج متماسك ومنتظم لدعم البلدان التي تمر بعملية انتقالية.

٣٢ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واصلت اللجنة نظرها في فرص بناء السلام في البلدان التي تمر بعملية انتقالية في اجتماع مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو. ومع التركيز على بلدان المنطقة دون الإقليمية، اقترحت المناقشة مجالات رئيسية ذات أولوية، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز القدرات على الصعيد الحكومي وغير الحكومي، وأهمية ضمان اتباع نهج متسق في منظومة الأمم المتحدة. وفي ضوء عمليات الانتقال الجارية في كوت ديفوار وليبريا، أقرت اللجنة بالمساهمة الهامة لصندوق بناء السلام، بالشراكة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في كلا البلدين، في وضع مشاريع عابرة للحدود، ودعم البلدين لتعزيز قدراتهما في هذا الوقت الحاسم.

٣٣ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام، استند إلى العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. واستناداً إلى نتائج الدورة السنوية، ومن أجل مواصلة استكشاف السبل التي يمكن لدور اللجنة في تنظيم الاجتماعات أن يدعم البلدان التي تمر بعملية انتقال، عقد اجتماع بشأن موضوع، ”تحدي الحفاظ على السلام: الدروس المستفادة من عمليات الانتقال السابقة“، وركز الاجتماع، الذي استفاد من العروض التي قدمتها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام في سيراليون، على الأوضاع في بوروندي وتيمور - ليشتي وسيراليون، وحدد عدداً من الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها من أجل ضمان عمليات الانتقال السلس. وعقد اجتماع ثان على مستوى الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تناول موضوع ”تحدي الحفاظ على السلام: دور لجنة بناء السلام في الخفض التدريجي للبعثات“. وركز الاجتماع الثاني على عمليات الانتقال الجارية في غينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا. وبناء على نتائج الاجتماع الأول، تناول الاجتماع الثاني الحاجة إلى التخطيط المبكر والطويل الأجل، الذي يستلزم نهجا على نطاق المنظومة لضمان ألا تؤدي عمليات الانتقال إلى العودة إلى

الصراع. وأكدت الوفود الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة والصندوق، ولا سيما عند العمل في إطار من التآزر، للمحافظة على اهتمام المجتمع الدولي في أعقاب عمليات الانتقال وتقديم الدعم الذي تطلبه البلدان لتعزيز المؤسسات المحلية. وفيما يتصل بالدور الاستشاري للجنة، أعيد التأكيد على أنه، بالنظر إلى تكوينها الشمولي وولايتها لعقد اجتماعات لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين، فإنها ينبغي أن تعمل مع الحكومات والسلطات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة الإنمائية من أجل تقديم المشورة الشاملة إلى مجلس الأمن، وتحسين التنسيق في العمليات الانتقالية.

**مراعاة وجهات نظر الأطراف الفاعلة الإقليمية/الشراكة مع المنظمات الإقليمية**

٣٤ - استجابة لدعوة الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراريهما المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، عملت اللجنة على تعزيز شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قام رئيس اللجنة ورؤساء تشكيلات إقليمية بزيارة مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لاستكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز تعاون اللجنة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في جميع أنحاء أفريقيا. وترأس الوفد رئيس اللجنة وضم نواب الرئيس والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. وعقد الوفد اجتماعا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ترأسه الممثل الدائم لكينيا لدى الاتحاد الأفريقي، وحضره ١٥ عضوا من أعضاء المجلس: أوغندا وبوتسوانا وبوروندي وتشاد وتوغو والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وسيراليون والكونغو وكينيا ومصر والنيجر ونيجيريا. ودُعي للحضور أيضا عضوا مجلس الأمن الدائمان أنغولا والسنغال. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حضر الوفد أيضا حلقة عمل عن عشر سنوات من سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣٥ - وسلطت الاجتماعات والمشاورات مع الاتحاد الأفريقي الضوء على الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، أبرز أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جهود الاتحاد بشأن بناء السلام تمشيا مع تطوير وتنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦، فضلا عن مبادرة التضامن الأفريقي. واقترح أن تعقد اللجنة ومجلس السلم والأمن مشاورات منتظمة، تشمل اجتماعا سنويا رسميا. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها

رئيس اللجنة، أصدر مجلس السلم والأمن بيانا بشأن إمكانية القيام بزيارات مشتركة إلى المناطق المتضررة من النزاع في أفريقيا وتبادل الممارسات الجيدة في التصدي لتحديات منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدم الرئيس تقريرا إلى اللجنة بشأن النتائج الرئيسية للزيارة التي قام بها إلى الاتحاد الأفريقي. وأتاح هذا الاجتماع، الذي استفاد أيضا من إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى الاتحاد الأفريقي، فرصة للإعراب عن تقدير الرئيس واللجنة لزيارة أديس أبابا وإبراز أهمية تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والاتحاد الأفريقي في مجالات بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التشديد على أن كلتا المؤسستين ينبغي أن تعملا على تحسين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم بناء المؤسسات.

٣٦ - وبناء على زيارات رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات الإقليمية والمناقشات بشأن التحديات الإقليمية والعابرة للحدود وعبر الوطنية لبناء السلام في غرب أفريقيا، واصلت اللجنة أيضا تعزيز شراكتها مع المنظمات دون الإقليمية بشأن الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في أفريقيا، ولا سيما مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وعملت اللجنة أيضا على تعزيز شراكتها مع جماعة شرق أفريقيا، دعما لجهود الوساطة الوطنية والإقليمية في بوروندي. وفي غينيا - بيساو، واصلت اللجنة توفير منبر مفيد لإشراك بلدان من المنطقة، منها البلدان الناطقة بالبرتغالية، ولا سيما في المساعدة على منع مزيد من تصعيد الأزمة السياسية في عام ٢٠١٥.

٣٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اشتركت السيدة أمينة ك. محمد، بصفتها رئيسة اللجنة، والسيد سامورا كامارا، وزير خارجية سيراليون ورئيس مجموعة الدول السبع الهشة الموسعة في رئاسة اجتماع مع أعضاء اللجنة والمجموعة حول موضوع: ''التعلم من الأقران فيما بين البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات بشأن الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة''. وخلال هذا الحدث، أطلق المبعوث الخاص للمجموعة ''مؤسسة مجموعة الدول السبع الهشة الموسعة''، التي ستوثق بعض التجارب الفريدة للمجموعة لتستفيد منها بلدان أخرى في سعيها لتحقيق السلام والقدرة على الصمود.

## الشراكة مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى

٣٨ - عملت اللجنة في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية طوال فترة دورتها العاشرة. وحضر نائب رئيس اللجنة اجتماعا للبنك الدولي، عقد في واشنطن العاصمة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، بشأن ''منتدى الهشاشة والنزاع'' الذي عقده البنك، وأتاح

فرصة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للجنة والبنك الدولي أن يعززا تعاونهما في دعم البلدان المتضررة من التراعات.

٣٩ - وفي اجتماع عقدته اللجنة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قدم الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام تقريرا عن قرار الأمم المتحدة والبنك الدولي بالعمل على إجراء دراسة مشتركة عن السياسات بشأن دور التنمية في الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على منع التراعات العنيفة. وأشار إلى أن الدراسة التي أجراها الفريق الأساسي المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي (الذي يضم مكتب دعم بناء السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جانب الأمم المتحدة)، ترمي إلى تحسين فهم الدور المحتمل للسياسات والبرامج الإنمائية في منع نشوب التراعات، وتقديم توصيات عن الكيفية التي يمكن للجهات الفاعلة الإنمائية تعزيز جهود منع نشوب التراعات. وشُجعت اللجنة على توفير منبر هام للنهوض بالمناقشة حيث أن الدراسة يمكن أن تتيح فرصة لإجراء مزيد من المشاورات بين اللجنة والمديرين التنفيذيين للبنك الدولي.

٤٠ - وعلى المستوى القطري، شارك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي بنشاط في مناقشات السياسات المتعلقة ببوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. وفي ليبريا، أثبت بيان الالتزامات المتبادلة المنقح لعام ٢٠١٦ أنه إطار مفيد لبدء استعراض مالي مشترك بين البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بناء على استعراض النفقات العامة الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسيُطلِّع الاستعراض الحكومة على الخيارات المختلفة لمجموعات الخدمات الأمنية الميسورة التكلفة خلال السنوات الخمس المقبلة، فضلا عن مستوى ومصادر التمويل المحتملة. وسيمكن أيضا ليبريا من النظر في طرق أفضل لتخصيص الموارد لأولويات بناء السلام، بما في ذلك النظر في قدرتها على تحمل التكاليف، بغية كفالة أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

٤١ - ولكفالة أن يكون الاستقرار الهش الذي تحقق بشق الأنفس في جمهورية أفريقيا الوسطى مستداما، عملت الأمم المتحدة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الحكومة في إجراء تقييم للإنعاش وبناء السلام، الأمر الذي ساعد في وضع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للمانحين من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في بروكسل في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦. وحدد التقييم الاحتياجات العاجلة بـ ١٢٠ دولارا للفرد، أي أكثر من ضعف المعونة الفعلية المقدمة في عام ٢٠١٢، وشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن، ودعم المصالحة السياسية، وإدماج وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. واستنادا إلى هذا التقييم، أعلنت

الجهات المانحة تبرعات بقيمة ٢,٠٦ بليون يورو (٢,٢ بليون دولار) للمساعدة على إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة من البنك الدولي.

٤٢ - وفيما يتعلق ببوروندي، نظم رئيس تشكيلة بوروندي، بالتعاون مع المنسق المقيم، مشاورات اجتماعية اقتصادية في جنيف، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مع ممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وخلال المشاورات، تمكن الممثلون من: (أ) مقارنة تقييماتهم للاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك أثر الأزمة السياسية على الاقتصاد؛ و (ب) دراسة الاستجابات الحالية للتحديات الاجتماعية الاقتصادية؛ و (ج) مناقشة الفرص المتاحة لمساعدة بوروندي في التصدي للتحديات الاجتماعية الاقتصادية مع زيادة اتساق السياسات فيما بين الشركاء ومع نهج بناء السلام. وتم تقاسم نتائج المشاورات مع الحكومة واللجنة للنظر فيها.

**التمويل من أجل بناء السلام: تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام**

٤٣ - في تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، وبناء على أعمالها السابقة، واصلت اللجنة تعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من خلال ضمان تحسين تدفق المعلومات من الصندوق إلى اللجنة بطريقتين: (أ) دعوة مكتب دعم بناء السلام إلى تقديم معلومات مستكملة عن عمل الصندوق في الاجتماعات الإقليمية أو القطرية للجنة؛ و (ب) دعوة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى إحاطة اللجنة علما بالنتائج المنبثقة عن الاجتماعات الدورية للفريق الاستشاري، كمناسبة اجتماع اللجنة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. والتُمس أيضا مزيد من الاتساق بين اللجنة والصندوق من خلال الإحاطات التي تقدمها إلى اللجنة البلدان التي تتلقى تمويلا من الصندوق، بما في ذلك في الاجتماع الذي عقد بشأن قيرغيزستان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤٤ - وجرى أيضا تناول الحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق خلال مناقشة اللجنة نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها. ولوحظ أنه، مع التسليم بالحاجة إلى الحفاظ على استقلالية الصندوق، يتعين أن يقدم مكتب دعم بناء السلام والفريق الاستشاري للصندوق مزيداً من الإحاطات المنتظمة بشأن المشاريع الجارية إلى الصندوق.

## ثالثا – الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

٤٥ – ستتيح الفترة التي يغطيها تقرير اللجنة المقبل فرصة هامة للجنة لإظهار النجاح الذي تحقق في تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، ستُواصل اللجنة اتباع عدد من مسارات العمل الهامة التي يمكن أن تزيد من تعزيز عملها المتعلق ببلدان بعينها والمتعلق بالسياسات.

### ألف – تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام

٤٦ – ستعمل لجنة بناء السلام بنشاط، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، على كفالة تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، بالإضافة إلى الإجراءات المحددة في إطار كل من الأولويات الاستراتيجية المحددة أدناه.

**الإجراءات:**

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات دورية لضمان تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام؛

(ب) ستنفذ التشكيلات القطرية التوصيات ذات الصلة بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام.

### باء – دور لجنة بناء السلام كجهة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٧ – ستستكشف اللجنة السبل الملموسة لمواصلة تعزيز دورها كحلقة وصل بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

**الإجراءات:**

(أ) سينسق رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التحضير للحوار الرفيع المستوى المقرر عقده في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛

(ب) سينسق رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة في التحضير للأنشطة التي يمكنها إثراء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ”بناء السلام

والحفاظ على السلام''، الذي يعقد وفقا للقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام المعتمدين خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة؛

(ج) ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية المستخلصة من التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٦ لمهمتها الاستشارية في ما يتصل بمجلس الأمن وستنظر في سبل عملية لتنفيذ التوصيات؛ ولهذا الغرض، ستُعين اللجنة التنظيمية أحد أعضاء لجنة بناء السلام لتنسيق عملية التقييم الدورية بطريقة شاملة؛

(د) سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن في التحضير لعقد الاجتماع التحاوري غير الرسمي السادس الذي يمكن أن يعقد بالاقتران مع الإحاطة السنوية المقبلة عن هذا التقرير إلى المجلس؛

(ه) سيتشاور رئيس اللجنة مع الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن لاستكشاف سبل تعزيز التبادل غير الرسمي للآراء بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز على أفريقيا؛

(و) سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التحضير لتنظيم مناسبة مشتركة يمكن أن تعقد بالاقتران مع الدورة السنوية المقبلة للجنة؛

(ز) سيواصل رؤساء التشكيلات القطرية المعنية سعيهم لضمان أن يتزامن تقديم الإحاطات الرسمية الدورية إلى مجلس الأمن بشأن البلدان المعنية، متى طلب المجلس ذلك، مع توقيت الزيارات الميدانية التي يجرونها، وأن تركز على المجالات المحددة التي ينبغي توجيه انتباه المجلس إليها.

## جيم - الشراكات والعمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

٤٨ - ستجري متابعة نتائج الدورة السنوية الثالثة في عام ٢٠١٧. وستوفر عملية المتابعة توجيهات إلى اللجنة في تحضيرها للدورة السنوية الرابعة، بما في ذلك في اختيار موضوع للدورة يساعد في زيادة بلورة مجالات السياسات التي اعتُبرت مجالات تستلزم مزيداً من التطوير. وستقوم اللجنة أيضا بتوثيق تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ومع المنظمات الإقليمية.

**الإجراءات:**

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية بمشاركة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمصارف الإنمائية بغية استكشاف مجالات السياسات المحددة التي تحتاج إلى مزيد من البحث خلال الدورة السنوية الرابعة. وستوجه الدعوة أيضا إلى الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في لجنة بناء السلام؛

(ب) ستنسق اللجنة التنظيمية مع البنك الدولي بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والبنك الدولي. وستنظر اللجنة أيضا في الفرص المتاحة لمناقشة الدراسة المشتركة للسياسات التي أعدتها الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن ''الحفاظ على السلام: دور التنمية في منع نشوب النزاعات العنيفة''؛

(ج) ستنظر اللجنة التنظيمية في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الذي يتضمن مقترحات بشأن كيفية تعزيز الشراكة بين اللجنة ومجلس السلم والأمن.

## دال - نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

٤٩ - ستواصل اللجنة النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم الحفاظ على السلام.

**الإجراءات:**

(أ) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في موضوع ''تمويل بناء السلام''، وستستمع إلى عروض من البلدان التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام؛

(ب) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، بموافقة جميع البلدان المعنية، وضمان الإشارة عند عقد مناقشات إقليمية إلى الحالات المتعلقة ببلدان معينة، بموافقة تلك البلدان؛

(ج) ستنفذ اللجنة التنظيمية استراتيجيتها الجنسانية، حسب الاقتضاء، بسبل منها تعيين مسؤول تنسيق، وفقا للطرائق المبينة في الاستراتيجية؛

(د) ستعقد اللجنة التنظيمية اجتماعا يتناول موضوع الشباب والسلام والأمن لمناقشة النتائج الأولية والتوصيات المنبثقة عن الدراسة المرحلية بشأن الشباب

والسلام والأمن التي أصدر مجلس الأمن تكليفا بإجرائها في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، والتي ستقدم إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(هـ) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في النظام الداخلي المؤقت وأساليب عمل اللجنة. وستقدم اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل اللجنة في تقريرها السنوي المقبل.

## هاء - التمويل من أجل بناء السلام: تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٠ - ستواصل اللجنة مناقشة السبل الكفيلة بضمان تعزيز التآزر بين اللجنة والصندوق، بسبل منها أن تظل على علم بشكل أوفى بأنشطة الصندوق.

**الإجراءات:**

ستقوم اللجنة التنظيمية، بغية كفالة أن يجري إطلاعها باستمرار على أنشطة صندوق بناء السلام، بعقد اجتماعات دورية مع مكتب دعم بناء السلام أو مع أعضاء الفريق الاستشاري للصندوق.

# المرفق

## أساليب عمل لجنة بناء السلام

### الجزء ألف: الإجراءات القابلة للتنفيذ استنادا إلى الممارسات الجيدة

(اعتمدته اللجنة بصورة غير رسمية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)

تتضمن هذه الوثيقة توصيات تقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقترن هذه التوصيات بأمثلة ذات صلة. وتتضمن أيضا مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في كفاءة ومرونة اللجنة. ويمكن للجنة أن تنفذ جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت. وتدخل هذه التوصيات جميعها ضمن ولاية القرارات التأسيسية للجنة، وهي قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستُستَعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دوريا، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل تقييم القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

## التوصيات

١ - **القيادة:** ينبغي للجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

**الإجراءات:**

أولا - وفقا للتكليف الصادر بموجب الفقرة ٥ من كل من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الذي يشجع اللجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائبا للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، فإن اللجنة ستواصل استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقا التغيير في عضوية اللجنة، الذي يجري كل سنتين، وسيعمل في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبين في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

**الممارسات الجيدة: خلال الدورات القليلة السابقة، عمل الرئيس المنتهية ولايته نائبا للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم للرئيس المقبل.**

٢ - **أشكال مشاركة اللجنة:** رغم التسليم بقيمة العمل الذي قامت به اللجنة، بما في ذلك ما قامت به من خلال التشكيلات القطرية المخصصة، فينبغي للجنة أن تنظر في خيارات مرنة لأشكال أخرى للمشاركة، تشمل زيادة الدور المشارك الذي تقوم به اللجنة التنظيمية.

**الإجراءات:**

أولا - زيادة استخدام اللجنة التنظيمية كمنبر لعقد مناقشات متعلقة ببلدان معينة ومناقشات إقليمية ومواضيعية، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقا للقرارات التأسيسية. وسيجري عند عقد مناقشات إقليمية الإشارة إلى حالات قطرية محددة، بموافقة تلك البلدان.

ثانيا - تعزيز اللجنة لكي تكون قادرة على العمل بنمط ''هندسي متغير''، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها.

**الممارسات الجيدة: اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن بوركينا فاسو، ومواصلة اللجنة اتباع نهج إقليمي/دون إقليمي، وإجراء مناقشات مواضيعية بشأن التمويل من أجل بناء السلام، التي شملت بابوا غينيا الجديدة والصومال وقيرغيزستان.**

٣ - **دور الأعضاء:** تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، فهي تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من أكبر البلدان المساهمة بقوات، وخمسة أعضاء من أعلى المساهمين الماليين. وبالتالي، فإن المشاركة الأقوى من جانب جميع أعضاء اللجنة ستزيد من تعزيز كفاءتها.

**الإجراءات:**

أولا - الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: إلى جانب اهتمامات بلدان بعينها، تُشجع الدول الأعضاء التي

تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على جلب منظورات تلك الهيئات إلى مداولات اللجنة. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء تقديم المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية القائمة في هذه الأجهزة التي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة، وتعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة.

ثانيا – تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة الحفاظ على السلام. وسيبرز هذا دور اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عمل اللجنة. وبالمثل، فمن شأن وضع خطة عمل يمكن التنبؤ به (انظر الإجراء ٣ أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤدي إلى زيادة التدفق المنتظم للمعلومات بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا – قيام لجنة بناء السلام بتسمية الدول الأعضاء التي تعرب عن اهتمامها بأن تكون جهات تنسيق، تناصر قضايا مواضيعية ومبادرات، من قبيل تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة، والمناقشات بشأن الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام، بما في ذلك الصلة بين التنمية المستدامة وبناء السلام، أو دور الشباب في بناء السلام، أو إشراك منظمات المجتمع المدني. وستكون مدة تعيين مراكز التنسيق لمدة سنة واحدة. وفي حالة إعراب أكثر من دولة عضو واحدة عن الرغبة في تعيينها كجهة تنسيق لنفس القضية أو المبادرة، سييسر رئيس اللجنة إجراء مناقشات مع المرشحين، وسيرفع المسألة إلى اللجنة التنظيمية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. وينبغي أن تعقد الاجتماعات المتعلقة بمختلف جهات التنسيق في إطار اللجنة التنظيمية من أجل تفادي الازدواجية في العمل، وبغية تعزيز فكرة وجود لجنة بناء سلام واحدة.

رابعا – قيام رئيس اللجنة، بموافقة الدول الأعضاء، بتعزيز منبر عقد الاجتماعات الخاص باللجنة من خلال دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة

الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية.

**الممارسات الجيدة: تمثل الدورة السنوية للجنة بناء السلام مثالا جيدا للكيفية التي تجمِّع بها اللجنة مختلف الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. وفي المناقشات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لبناء السلام، دعت اللجنة أيضا الشركاء المعنيين على أساس مخصص. فعلى سبيل المثال، ضمت الجلسة غير الرسمية بشأن الممارسات الجيدة في المرحلة الانتقالية مع تيمور – ليشتي وسيراليون ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات المجتمع المدني في سيراليون (باستخدام التداول بالفيديو).**

٤ – **خطة العمل**: يتيح وجود خطة عمل طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء في اجتماعات اللجنة.

**الإجراءات:**

أولا – تعتمد اللجنة خطة عمل سنوية استنادا إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة. ويتعين مواصلة تطوير خطة العمل وتعميمها على الدول الأعضاء على أساس فصلي، وعلى أساس شهري، مع إعطاء تواريخ الاجتماعات والأنشطة والزيارات المتعلقة باللجنة وجميع تشكيلاتها. وتضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررة من قبل.

ثانيا – تأخذ خطة العمل في الحسبان جدول عملها الزمني ذا الصلة بعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتبيِّنه، وخاصة عندما يتعلق بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة. وفي هذه الحالات، ينبغي للجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثا – يقدم رؤساء التشكيلات القطرية جدول عملهم الزمني قبل بدء كل فترة من الفترات ربع السنوية.

رابعا – تشمل خطة العمل مشاركة منظمة بقدر أكبر من جانب اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

**الممارسات الجيدة: كان إدراج جدول الأعمال المستقبلي في التقارير السنوية للجنة مفيدا في توجيه عمل اللجنة. والزيارة التي قامت بها اللجنة مؤخرا إلى الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، التي أسفرت عن قيام الاتحاد الأفريقي بتقديم توصيات بأن يعقد الاتحاد الأفريقي واللجنة اجتماعات سنوية وينظما زيارات ميدانية مشتركة. وعرضت هذه التوصيات على اللجنة لمواصلة النظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.**

٥ - **دور حلقة الوصل:** تشدد القرارات بشأن الحفاظ على السلام على أهمية اللجنة في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء الحفاظ على السلام، يخدم، في جملة أمور، القيام بدور جهة الوصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية. وتسليما بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا، فمن شأن تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل قدراً أكبر من الاتساق داخل الأمم المتحدة، ودورا بارزاً لبناء السلام والحفاظ على السلام في المنظمة.

**الإجراءات:**

أولا - تستفيد اللجنة على أفضل وجه من عضويتها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضا الإجراءين ٢ - أولا و ٢ - ثانيا) ولتكون نصيراً للحفاظ على السلام.

ثانيا - في ما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تقوم به اللجنة من أجل مجلس الأمن، وإلى جانب مشاركتها حتى الآن، فينبغي لها، إذا دعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، أن تعد إحاطاتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراء ٣ - ثانيا). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لتقديم إحاطاتها، مناقشات مواضيعية داخلية تحسبا للقضايا التي ستناقش في مجلس الأمن، وزيارات ميدانية، منها زيارات تقوم بها بدعوة من المجلس، وزيارات مشتركة مع المجلس لتعزيز منظورات بناء السلام، وتنظيم اجتماعات للتحاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

ومن خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والسلطة الفريدة التي تتمتع بها اللجنة بعقد اجتماعات، يمكن أن تقيم حوارات مستمرة وتعزز

جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، على سبيل المثال في المسائل المتصلة بأوجه التآزر بين الأمن والتنمية. وبالمثل، ينبغي مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

**الممارسات الجيدة: أتاحت اجتماعات اللجنة مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن فرصا جيدة لتبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام في أفريقيا.**

ثالثا - تدعو اللجنة إلى استخدام متسق ويمكن التنبؤ به للموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى أدوات مالية ابتكارية.

**الممارسات الجيدة: تمثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية السنوية الخمسة بين اللجنة ومجلس الأمن، إلى جانب عملية تقييم الوظيفة الاستشارية التي تقوم بها اللجنة من أجل مجلس الأمن، منابر مفيدة تكفل تمكن أعضاء كل من المجلس واللجنة من تعزيز العلاقات بين الهيئتين. وتعزيز الحوارات التفاعلية غير الرسمية بين أعضاء المجلس واللجنة على جميع المستويات.**

٦ - **أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام:** القيام، مع الحفاظ على استقلالية الصندوق، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق، وضمان أن تظل الدول الأعضاء على علم بالمشاريع الجارية للصندوق.

**الإجراءات:**

أولا - يتعين على لجنة بناء السلام الاستماع إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.

ثانيا - تدعو اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.

ثالثا - سيكون من المفيد تلقي إحاطات منتظمة من مكتب دعم بناء السلام بشأن أنشطة الصندوق في اجتماعات اللجنة.

**الممارسات الجيدة: علاقة العمل بين اللجنة والصندوق خلال أزمة فيروس الإيبولا؛ وتمثل الاجتماعات بشأن التمويل من أجل بناء السلام (بابوا غينيا الجديدة والصومال، في عام ٢٠١٥؛ وفي قيرغيزستان، في عام ٢٠١٦، التي ضمت أيضا ممثلا عن الفريق الاستشاري للصندوق) سبلا مبتكرة لإبقاء اللجنة على علم بالتقدم الذي تحرزه البلدان بدعم من الصندوق.**

٧ - **شكل اجتماعات اللجنة (مفتوحة أو مغلقة):** ضمان وجود توازن بين الشفافية/الاتصال والسرية في مداولات اللجنة. وينبغي للجنة، في جميع اجتماعاتها وبأشكالها المختلفة، أن تعزز الشمولية وأن تكفل أن تعزز المشاركة وجود لجنة تنظيمية متكاملة، وتعزز مفهوم وجود لجنة موحدة لبناء السلام. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام مواصلة ضمان وجود آليات للإبلاغ إلى اللجنة التنظيمية في جميع أنشطة اللجنة.

**الإجراءات:**

أولا - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، ينبغي لرئيس اللجنة، بعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.

٨ - **البروز والاتصال:** ثمة حاجة إلى التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص الحفاظ على السلام.

**الإجراءات:**

أولا - يتعين على اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز إبراز جلساتها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، لاجتذاب مزيد من الاهتمام من وسائط الإعلام.

ثانيا - يتعين على اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة النشاط الجاري على شبكة الإنترنت وفي وسائط التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها وزياراتها القطرية.